



ماذا يريد قادة الاستجابة للأزمة في السودان أن يعرفه النظام الإنساني الدولي

موجز سياساتي - مركز القيادة الإنسانية

فإن قرارات التمويل المبنية على الاعتبارات الجيوسياسية بدلاً من الاحتياجات الإنسانية المُقيّمة ستُفضي إلى عواقب وخيمة على أرض الواقع.

الاعتماد الحالي على التضامن المتبادل المحلي غير قابل للاستمرار

اعتمدت الاستجابة الإنسانية في السودان اعتمادًا كبيرًا على جاليات الشتات وهيكل الدعم المتبادل التي تقودها المجتمعات المتأثرة نفسها. يعبر المستجيبون المحليون وأفراد الشتات عن إحساس عميق بالتضامن الجماعي والمسؤولية المشتركة، والذي يتجلى في الغالب من خلال "النفي"، وهو ممارسة سودانية تقليدية تقوم على الدعم المتبادل وقت الأزمات. يُقدّم المتطوعون المساعدة في ظل مخاطر شخصية جسيمة، إذ "يعرضهم ذلك لخطر القتل والتعذيب وأمور أخرى مروّعة" (متطوعة، 28 عامًا).

وفي غياب الاعتراف بهم كعاملين إنسانيين رسميين، يُقصر النظام الإنساني في أداء واجب الرعاية تجاههم، تاركًا هؤلاء المتطوعين دون الحماية التي يكفلها القانون الدولي أو الأطر الأمنية للمنظمات الإنسانية. علاوة على ذلك، لا يتلقّى هؤلاء المتطوعون أي تعويض مالي، بل يستنفدون مواردهم الشخصية لتأمين احتياجاتهم واحتياجات أسرهم.

إدارة المخاطر موجّهة نحو الأعلى لا نحو الواقع الميداني

تطوّر نظام الاستجابة الإنسانية في معظمه بصورة عضوية، مع تباين واسع في كيفية عمل غرف الطوارئ وشبكات الدعم المتبادل المرتبطة بها وأماكن عملها. وقد عملت هذه الهيكلية المفروضة

يستند هذا الموجز إلى رؤى 20 قائدًا محليًا يقدّمون الاستجابة للأزمة من خلال غرف الطوارئ¹ (ERRs) ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات النسوية في مختلف أنحاء السودان. يمثل المشاركون مناطق متعددة تشمل دارفور غربًا، والخرطوم الكبرى والجزيرة في وسط السودان، والولايات الشرقية مثل كسلا والقضارف، إضافة إلى كردفان وجبال النوبة في المنطقة الجنوبية الوسطى. تستند النتائج إلى مقابلات شبه منظمة أجراها مركز القيادة الإنسانية (CHL) باللغة العربية بين ديسمبر 2024 وديسمبر 2025، وقد تُرجمت نصوصها إلى الإنجليزية للتحليل. يأتي هذا الموجز استجابةً لطلب المشاركين لتعزيز أصواتهم والتأثير على السياسات والممارسات الإنسانية الدولية، وهو موجّه إلى المانحين الدوليين وصانعي القرار في المجال الإنساني، بوصفهم الجهات الرئيسية التي تم تحديدها من قبل المشاركين للاستماع إلى تحدياتهم وأولوياتهم وتوصياتهم.

الاحتياجات الإنسانية ملحة، غير مُلبّاة، ومنسية

يواجه السودان واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم (النظرة العامة الإنسانية العالمية)²، ومع ذلك لا يزال يعاني من نقص حاد في التمويل وضعف الحضور في وسائل الإعلام العالمية. يشعر المستجيبون المحليون بهذا التفاوت بحدّة، خاصة في أعقاب التراجع الكبير في التمويل الإنساني الدولي خلال عام 2025. وصفت إحدى متطوعات غرف الطوارئ هذا الواقع بأنه "تميّز واضح حين تحظى أزمة باهتمام ودعم أكبر من أخرى، وهذا يعني أن حياة بعض الناس تُعدّ أكثر أهمية من غيرها"، فيما لاحظت أخرى: "في النهاية، نحن جميعًا بشر نواجه الانتهاكات ذاتها، ونستحق القدر نفسه من الاهتمام" (متطوعة في غرفة الطوارئ، 40 عامًا؛ متطوعة في غرفة الطوارئ، 25 عامًا). ومع استمرار تقلص التمويل الإنساني العالمي،

للنظام علي خدمة النظام الإنساني الدولي في المقام الأول، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات إدارة المخاطر المالية.

استخدامه” (ذكر، متطوع في غرفة الطوارئ ومجموعة شبابية، 30 عامًا)، وأن “إجراءات التمويل معقدة للغاية، وتستغرق وقتًا طويلاً بشكل مفرط”، إذ تقدّم كل جهة مانحة إجراءات ونماذج مختلفة لتصميم البرامج وإعداد التقارير (ذكر، موظف في منظمة غير حكومية). وقد بدأت بعض المنظمات الدولية في التكيف، إذ تعمل مباشرة مع المجموعات المحلية وتقرّر بأنه “نظرًا لأن عملياتنا سريعة الوتيرة، ينبغي أن يكون المانحون مرنون في متطلباتهم. نحن نقدّم التقارير اللازمة بما يتناسب مع كل منطقة” (أنثى، متطوعة في غرفة الطوارئ، 25 عامًا).

ما بعد الأزمة: القيادة المحلية وإعادة البناء بشكل أفضل

رغم أن الاستجابة للأزمة استنزفت إلى حد بعيد صمود الشعب السوداني وشجاعته وموارده، يواصل المتطوعون تقديم المساعدة والتخطيط للمستقبل. وبفضل الشرعية والثقة التي اكتسبتها غرف الطوارئ داخل مجتمعاتها من خلال الاستجابة للأزمة، فإنها تحتل موقعًا متميزًا لقيادة جهود التعافي وإعادة الإعمار المرتكزة محليًا. وقد بدأ كثير منها بالفعل في وضع خطط تركز على بناء السلام وإعادة الإعمار، فضلًا عن مشاريع التنمية المجتمعية التي تشمل الزراعة وسبل العيش والتماسك الاجتماعي. وستستفيد هذه المشاريع بلا شك استفادة كبيرة من دعم المنظمات الدولية والمانحين وقدراتهم، إذا ما تم تقديم هذا الدعم في إطار قيادة مشتركة وصنع قرار تشاركي. وكما أشار أحد القادة المحليين: “نؤمن بأن لغرف الطوارئ دورًا محوريًا بعد انتهاء الحرب في إعادة بناء المجتمعات المتضررة، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني ودوره في إعادة الإعمار وتطوير الخدمات” (ذكر، متطوع في غرفة الطوارئ، 38 عامًا).

التوصيات

تنطلق التوصيات التالية من وجهات نظر وأولويات المستجيبين الإنسانيين السودانيين، وتحدّد خطوات عملية يمكن للمانحين والمنظمات الدولية اتخاذها لدعم وتعزيز جهود الاستجابة التي تقودها المجتمعات:³

١. حماية المتطوعين وضمان استمراريتهم: إنشاء آليات للاعتراف بالمتطوعين المشاركين في تقديم المساعدات الإنسانية وحمائيتهم وتعويضهم بشكل عادل، بما يدعم استدامة العمليات في الخطوط الأمامية واستمراريتها.

٢. تمكين الاستجابة بقيادة محلية من خلال اتفاقيات تمويل مرنة: الاعتراف بأنظمة الدعم المتبادل ودعمها من خلال تبسيط متطلبات الامتثال وتطوير اتفاقيات إطارية تُتيح استجابة أسرع

وبينما تقدّم بعض المنظمات الدولية دعمًا مباشرًا للمستجيبين المحليين، تشتت كثير منها تسجيل غرف الطوارئ لدى السلطات الوطنية، وهو ما قد يزيد من المخاطر التي قد يتعرض لها المستجيبين ويضعف مصداقيتهم وثقة المجتمعات بهم. وقد أدّى ذلك إلى الاستعانة بوسطاء لإدارة المخاطر. وبينما يُسهّم بعض هؤلاء الوسطاء في دعم هذه المجموعات المجتمعية وبناء قدراتها، فإنهم في الوقت ذاته يستنزفون جزءًا من التمويل الذي كان يمكن أن يذهب مباشرة إلى المجتمعات المتضررة أو لتغطية التكاليف التشغيلية للمستجيبين المحليين، بما في ذلك تعويض المتطوعين.

المساعدات الدولية لا تتماشى دائمًا مع الأولويات الفعلية

يُشير المستجيبون المحليون إلى وجود فجوة مستمرة بين الاحتياجات الإنسانية والمساعدات التي يقدّمها النظام الإنساني الدولي. ولأن هؤلاء المتطوعون متجذرون في مجتمعاتهم، فإنهم يمتلكون فهمًا دقيقًا ومتطورًا للاحتياجات والأولويات، وهو ما يمكن للنظام الإنساني الاستفادة منه بصورة أفضل. يُلاحظ القادة المحليون وجود فارق زمني بين تقييم الاحتياجات وتخطيط المشاريع وتنفيذها، ويؤكدون أن بعض التدخلات التي يتم تحديد أولوياتها من الخارج لا تتوافق بالضرورة مع الاحتياجات المحلية العاجلة. وكما أوضحت إحدى متطوعات غرف الطوارئ: “حين تكون أولويتنا إنقاذ الأرواح أولًا، يصبح من الإشكالي أن يفرض المانحون علينا ما يجب أن نركز عليه” (أنثى، 40 عامًا). ويطالب الفاعلون المحليون المشاركين بشركات أكثر عدالة، مؤكدين أهمية أن يكونوا “مشاركين في تصميم المشاريع والتخطيط لها وتنفيذها، لا أن يُعاملوا كجهات تنفيذ فقط” (ذكر، متطوع في غرفة الطوارئ، 30 عامًا).

البيروقراطية تُعرقل جهود الاستجابة المرنة والمتكيفة

تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية لغرف الطوارئ في تجذرها داخل المجتمعات، مما يُمكنها من “التحرك بسرعة أكبر وأكثر فعالية على أرض الواقع مقارنة بالمنظمات الدولية” (ذكر، متطوع في غرفة الطوارئ، 34 عامًا). غير أن الإجراءات البيروقراطية الراهنة داخل النظام الإنساني تعجز عن مواكبة الطبيعة المتغيرة للأزمة في السودان. كما أن إدارة المخاطر المالية والتمويل المقيد بشكل صارم تتسبب في تأخيرات وتقديم مساعدات أقل ملاءمة.

يُفيد القادة المحليون بأن التمويل الدولي “غير مرن بما يكفي لمنح الجهات المحلية حرية اتخاذ قرارات مستقلة بشأن كيفية

تعكس هذه التوصيات عن كثب الالتزامات التي أُعرب عنها خلال المشاورات التي سبقت القمة العالمية للعمل الإنساني، كما تجد صدئً جزئياً في أطر الإصلاح اللاحقة، بما في ذلك ”الصفقة الكبرى“، و”الصفقة الكبرى لما بعد 2023“، ومبادرة المانحين الإنسانيين الجيدين. ولا يعكس استمرار هذه التحديات غياباً للأدلة أو المبادئ المتفق عليها، بل يشير إلى خلل هيكلية مستمر بين أطر مساءلة المانحين وتقاسم السلطة الحقيقي مع الفاعلين المحليين.

وتحديد أولويات المساعدات محلياً. وينبغي أن تُولي هذه الأطر الأولوية للتمويل المباشر، وأن تعترف بالتكاليف التشغيلية، وأن تمتد إلى ما هو أبعد من الاستجابة الطارئة لدعم التخطيط المشترك والقيادة في التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.

٣. ضمان تمويل إنساني قائم على الاحتياجات: إيلاء الأولوية لتمويل إنساني عادل وشفاف موجّه إلى السودان وداخله، استناداً إلى الاحتياجات المُقيّمة بدلاً من الاعتبارات الجيوسياسية.

الهوامش

- ¹ يشير مصطلحاً ”غرف الاستجابة للطوارئ“ و”غرف الطوارئ“ إلى غرف الطوارئ، وهو مصطلح عربي يعكس التنوع الداخلي لهذه الممارسات الخاصة بالدعم المتبادل.
- ² مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2026). النظرة العامة الإنسانية العالمية 2026: لوحة معلومات تفاعلية لخطط الدول. متاح على: <https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2026/article/gho-country-plans-interactive-dashboard>
- ³ تم إبراز هذه التوصيات من قبل قادة الاستجابة الإنسانية المحليين في السودان باعتبارها إجراءات فورية وعاجلة للنظام الإنساني الدولي، وهي لا تعالج جميع المتطلبات اللازمة لتحقيق استجابة عادلة ومنصفة وفعّالة وكفؤة تقودها الجهات المحلية.
- ⁴ انظر: كييلي، م. وآخرون (2024). ”صوت الصمت؟ الاستماع إلى التوطين في القمة العالمية للعمل الإنساني.“ مجلة الكوارث، 48(2): e12611.
- ⁵ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (بدون تاريخ). الصفقة الكبرى. متاح على: <https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain>
- ⁶ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2023). الصفقة الكبرى لما بعد 2023: الإطار. متاح على: <https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2023-06/Grand%20Bargain%20beyond%202023%20-%20Framework.pdf>
- ⁷ مبادرة المانحين الإنسانيين الجيدين (بدون تاريخ). مبادئ وأفضل الممارسات للتمويل الإنساني. متاح على: <https://www.ghdinitiative.org/ghd/gns/principles-good-practice-of-ghd/principles-good-practice-ghd.html>

طريقة الاستشهاد المقترحة

هارتليوس، ج.، المكي، م.، وكييلي، م. (2026). ما الذي يريد قادة الاستجابة للأزمة في السودان أن يعرفه النظام الإنساني الدولي. موجز سياسي، مركز القيادة الإنسانية. يستند هذا الموجز السياسي جزئياً إلى بحث ممول من المجلس النرويجي للاجئين (NRC). ويعرب مركز القيادة الإنسانية عن خالص امتنانه لهذا الدعم.

PUBLISHED BY
The Centre for Humanitarian Leadership
Deakin University
© 2026
info@cfhl.org.au
centreforhumanitarianleadership.org.au

طريقة الاستشهاد المقترحة

هارتليوس، ج.، المكي، م.، وكييلي، م. (2026). ما الذي يريد قادة الاستجابة للأزمة في السودان أن يعرفه النظام الإنساني الدولي. موجز سياسي، مركز القيادة الإنسانية.

يستند هذا الموجز السياسي جزئياً إلى بحث ممول من جامعة ديكن والمجلس النرويجي للاجئين (NRC). يستند هذا الموجز السياسي جزئياً إلى بحث ممول من المجلس النرويجي للاجئين

